الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/54/211
1 February 2000

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٩ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.4)]

٥٤/٢١١ - تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٤٥/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/١٤٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٤٨/٢٠٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٥٠/١٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، فضلا عن الفروع ذات الصلة من خطة للتنمية[١]،

وإذ تسلم بأن رفاه الناس هو هدف التنمية المستدامة الشامل،

وإذ تؤكد أن على الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد البشرية، وأن ثمة حاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المتواصل لتكملة الجهود التي تبذلها حكومات البلدان النامية،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية وطنية ودولية داعمة ومواتية من شأنها أن تعزز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية وتساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ونتائج
المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا،

وإذ تسلم بالحاجة إلى إدراج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات شاملة تعمم مراعاة الفوارق بين الجنسين، مع أخذ احتياجات جميع السكان في الاعتبار، وبخاصة احتياجات المرأة والطفلة،

---

(١) القرار ٥١/٢٤٠، المرفق.

وإذ تسلم أيضا بالدور الحيوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء اتساع الهوة الإنمائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة في المعارف وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإزاء تزايد الفوارق في الدخل داخل البلدان وفيما بينها وما لذلك من أثر ضار على تنمية الموارد البشرية، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أنه ينبغي مساعدة البلدان النامية لكي تكون قادرة على التسلح بمعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات تمكّنها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة وتفادي مخاطر التهميش في عملية العولمة،

وإذ تشدد على استمرار الحاجة إلى التنسيق والتكامل بين الأجهزة والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على تعزيز تنمية مواردها البشرية، وخاصة تنمية أضعف الفئات، والحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢]؛

٢ - **تعترف** بأهمية تنمية الموارد البشرية كوسيلة، من بين وسائل أخرى، للمشاركة بمزيد من الفعالية في النظام الاقتصادي العالمي وللاستفادة من العولمة؛

٣ - **تحث** على زيادة الاستثمارات في جميع جوانب التنمية البشرية مثل التعليم والتدريب والصحة والتغذية لتحقيق التغطية الشاملة ورفاه الجميع؛

٤ - **تحث أيضا** على اعتماد نهج شاملة في تنمية الموارد البشرية تجمع بين عوامل منها النمو الاقتصادي، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والقضاء على الفقر، وسبل كسب الرزق المستدامة وتمكين المرأة، وإشراك الشباب، واحتياجات فئات المجتمع الضعيفة، والحرية السياسية، والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، والعدل والإنصاف، التي هي جميعا أمور أساسية لتعزيز القدرة البشرية على مواجهة تحدي التنمية؛

٥ - **تشدد** على ضرورة كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في وضع وتنفيذ سياسات وطنية لتعزيز تنمية الموارد البشرية؛

---

(٢) A/54/408.

٦ - تشجع جميع البلدان على إعطاء الأولوية، ولا سيما في الميزانيات الوطنية، لتنمية الموارد البشرية في سياق اعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

٧ - تدعو المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة إعطاء الأولوية لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية ولدمج تلك الأهداف في سياساتها وبرامجها وعملياتها؛

٨ - تعترف بالحاجة إلى توجيه جهود متضافرة نحو تعزيز المهارات والمعارف التقنية لسكان المناطق الريفية والزراعية بهدف تحسين مصادر أرزاقهم ورفاههم المادي، وتشجع، في هذا الصدد، على تخصيص مزيد من الموارد لهذا الغرض بغية تيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف التقنية المناسبة داخل البلدان ومن البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٩ - تشجع اعتماد السياسات والنهج والتدابير التي من شأنها تضييق الهوة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل خاص وفي مجال التكنولوجيا عموما، وذلك عن طريق سبل منها: (أ) تشجيع القطاع الخاص إلى القيام، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بتقديم تبرعات إلى مراكز بعينها في البلدان النامية في شكل منشورات ومعدات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب لتيسير الوصول على نحو أفضل وتوفير الأموال لهذه الأغراض؛ (ب) الاستفادة من التداول السريع للمنشورات والمعدات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية والشركات في البلدان المتقدمة النمو، وذلك عن طريق جهود منسقة تشترك فيها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان النامية المتلقية أو المهتمة؛ (ج) تعزيز الأنظمة التنظيمية الشفافة والفعالة والسياسات الأخرى التي تشجع على الاستثمار؛ (د) دعم الاستثمارات المحددة الأهداف في الهياكل الأساسية التي تنشئ الأساس الفعلي لتشغيل خدمات الإنترنت وتمهد السبيل للتطبيقات التجارية والإنمائية؛ (هـ) تطوير التدريب على تكنولوجيا المعلومات للمستخدمين من قبيل المنظمات غير الحكومية والجامعات ومنظمات خدمات الأعمال التجارية فضلا عن الوكالات الحكومية الرئيسية؛

١٠ - تطلب إلى البلدان النامية القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بإنشاء مراكز مجتمعية للمعلومات والاتصالات ومراكز مجتمعية الكترونية حيث يكون ملائما وبالتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة التواصل والوصول إلى المعلومات والمعارف؛

١١ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة زيادة ما تقدمه من دعم إلى البرامج والأنشطة التي تضطلع بها البلدان النامية من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، ولا سيما ما يستهدف منها تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقييما لمدى كفاءة وفعالية مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية عن طريق أنشطتها التنفيذية، وأن يقدم توصيات لزيادة تعزيز فعالية تلك المساهمة؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي".

الجلسة العامة ٨٧
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩